الأمم المتحدة



Distr.: General
5 April 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٨٢٢٣ التي عقدها مجلس الأمن في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ ضمن سياق نظره في البند المعنون ”الحالة في بوروندي“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”لا يزال مجلس الأمن يشعر بقلقٍ بالغ إزاء الحالة السياسية في بوروندي، وإزاء بطء نسق تقدّم الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا، وعزوف حكومة بوروندي عن الانخراط في هذا الحوار. ويشير المجلس إلى بيانه S/PRST/2017/13.

”ويرحّب مجلس الأمن بالالتزام المتجدّد للاتحاد الأفريقي ولجماعة شرق أفريقيا، الذي أُعرب عنه في مؤتمر القمة الثلاثين للاتحاد الأفريقي ومؤتمر القمة التاسع عشر للجماعة، وعن تأييده لهذا الالتزام من أجل التوصّل إلى حل سلمي للحالة السياسية في بوروندي عبر حوار شامل على أساس اتفاق أروشا المبرم ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ودستور بوروندي، ويؤكد من جديد تأييده لجهود التيسير التي يقودها الرئيس السابق ب. مكابا بوساطة من الرئيس موسيفيني. ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء بطء نسق التقدّم في هذا الحوار، وهو يدعو جميع الأطراف البوروندية المؤثّرة إلى المشاركة بنشاط ودون قيد أو شرط في هذه العملية. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم كلّ الأطراف، ولا سيما الحكومة، بالعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وأن تتوصّل إلى اتفاق قبل انتخابات عام ٢٠٢٠. ويشدّد المجلس كذلك على أنّ الحوار هو العملية الوحيدة القابلة للاستمرار في التوصّل إلى تحقيق تسوية سياسية مستدامة في بوروندي.

”ويشدّد مجلس الأمن على الأهمية القصوى التي يكتسيها احترام نصّ وروح اتّفاق أروشا الذي ساعد على إحلال السّلام في بوروندي لعقد من الزمن، ويعرب عن انشغاله من أنّ الحالة السائدة في بوروندي قد قوّضت بشكل خطير المكاسب الهامة التي تحقّقت من خلال اتفاق أروشا، وكانت عواقبها وخيمة على بوروندي وعلى المنطقة. وهو يحثّ الأطراف الضامنة للاتفاق على الوفاء بالتزاماتها بهذا الخصوص وعلى التأكّد من التقيّد بكامل أحكام الاتّفاق.

”ويدعو مجلسُ الأمن الأممَ المتحدة والاتحادَ الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا إلى تنسيق جهودهم المبذولة لمساعدة الأطراف الفاعلة البوروندية على تسوية القضايا العالقة بشأن تنفيذ اتفاق





أروشا. ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير استعداد الاتحاد الأفريقي لتفعيل اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول المعنية ببوروندي.

”ويُعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها. وهو يشدّد على أهمية تنفيذ اتفاق أروشا، ويدعو السلطات البوروندية إلى تنفيذ كلّ المبادرات السياسية من خلال توافق واسع بين جميع الأطراف الفاعلة، وهو الأمر الذي يتطلب تهيئة بيئة سياسية وأمنية تستحث ثقة جميع الجهات الفاعلة السياسية، ويعرب، في هذا الصدد، عن تأييده القوي للقرار الذي اتّخذه الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الثلاثين. ويؤكّد مجلس الأمن عن ضرورة تنفيذ هذه الشروط بالكامل قبل الشروع في المبادرات السياسية المقررة.

”ويدعو مجلس الأمن دول المنطقة إلى الإسهام في إيجاد حل سياسي للوضع في بوروندي، وإلى الامتناع عن أي تدخّل، بما في ذلك من خلال دعم أنشطة الحركات المسلحة بأي شكل من الأشكال، وإلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وهو يشير في هذا الصدد إلى التزامات دول المنطقة بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وبموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه يتوقّع أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في بوروندي في عام ٢٠٢٠ حرّةً ونزيهة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع، وأن تتم بمشاركة جميع الأحزاب السياسية، وأن تكفل مشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع مراحل العملية. وهو يؤكد أيضا على ضرورة إدخال تحسينات كبيرة على الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحريات الأساسية، بما فيها حرية الصحافة وحرية الفاعلين من المجتمع المدني ومنهم المدافعون عن حقوق الإنسان، وعلى ضرورة إحراز تقدّم بشأن المصالحة من أجل تنظيم انتخابات ذات مصداقية.

”ويشدّد مجلس الأمن على قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية، التي بلغ في ظلّها عدد المشردين داخلياً قرابة ١٨٠ ٠٠٠ شخص، وعدد المحتاجين إلى المساعدة ٣,٦ ملايين شخص، وعدد اللاجئين إلى بلدان الجوار أكثر من ٤٢٩ ٠٠٠ شخص، ويثني على البلدان المضيفة لما تبذله من جهود، ويهيب بحكومات المنطقة أن تحرص على أن تكون عودتهم عودةً طوعية مأمونة وكريمة تتم على أساس قرارات مستنيرة.

”ويُلاحظ مجلس الأمن أنّ عددا من الشركاء الثنائيين والمتّعددي الأطراف قد علقوا مساعدتهم المالية والتقنية المقدمة إلى حكومة بوروندي، بالنظر إلى الحالة السائدة في بوروندي، وهو يشجع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وحكومة بوروندي على مواصلة حوارهم حتى تقوم حكومة بوروندي بتهيئة الظروف المواتية لاستئناف تقديم المساعدة. ويشيد مجلس الأمن بالمساعدة المقدَّمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لأغراض التّخفيف من وطأة الحالة الإنسانية، ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم تلبيةً للاحتياجات الإنسانية في البلد.

”ويدين مجلس الأمن بشدّة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها التي تقع في بوروندي، أياً كان مرتكبوها، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي تنطوي على عمليات إعدام دون محاكمة وعلى أعمال عنف جنسي وحالات اعتقال واحتجاز تعسفيين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأطفال، وبحالات الاختفاء القسري، وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة، وأعمال التحرش بأعضاء المجتمع المدني وترهيبهم، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المنظمات النسائية والصحفيون، وتقييد الحريات الأساسية، فضلا عن الاستخدام العشوائي للهجمات التي تشَنّ بالقنابل اليدوية على أهداف من ضمنها المدنيون.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدّدا أنّ حكومة بوروندي تتحمّل المسؤولية الأساسية عن كفالة الأمن في أراضيها وعن حماية سكانها في ظل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء. ويحث حكومة بوروندي على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وضمانها، تمشيا مع دستور البلد والتزاماته الدولية، وعلى التّقيّد بسيادة القانون، ومحاكمة ومساءلة جميع المسؤولين، بمن فيهم أفراد قوات الأمن والجهات العنيفة التابعة للأحزاب السياسية، عن الجرائم التي تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ومنها العنف الجنسي وجميع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال، حسب الاقتضاء.

”ويلاحظ مجلس الأمن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لرفع أنواع الحظر المفروضة على بعض منظمات المجتمع المدني، وإلغاء بعض مذكرات التوقيف، والإفراج عن عدد من المعتقلين بموجب العفو الرئاسي الصادر في ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧. ويحث مجلس الأمن حكومة بوروندي على اتخاذ المزيد من الخطوات لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وضمانها، تمشيا مع دستور البلد والتزاماته الدولية.

”ويكرّر مجلس الأمن الإعراب عن أسفه لاتخاذ حكومة بوروندي قراراً بتعليق جميع أشكال التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي يعود وجودُها في بوروندي إلى عام ١٩٩٥ والتي تعمل على تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد، ويدعو إلى التوصل لحلّ سريع من خلال حوار بين المفوضية والحكومة يتيح للمفوضية استئناف كامل أنشطتها، بما في ذلك مهامها ضمن مجال الرصد والإبلاغ، وتنفيذ ولايتها. ويشير مجلس الأمن إلى الالتزامات التي تعهدت بها حكومة بوروندي خلال الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان من أجل استئناف التعاون المتبادل والتام مع مجلس حقوق الإنسان ومع المفوضية، بما في ذلك التعاون الكامل مع مكتب المفوضية في بوجمبورا، ومن أجل قبول زيارة فريق من ثلاثة خبراء موفدين من المفوضية لجمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي. ويلاحظ المجلس أنّ النّقاشات المتعلّقة بإدخال تنقيحات على مشروع مذكرة التّفاهم بين جمهورية بوروندي والأمم المتحدة، تمس الأحكام المحدّثة الخاصة بمفوضية حقوق الإنسان في بوروندي، متواصلةٌ منذ أكثر من عام، وهو يحثّ حكومةَ بوروندي على اتخاذ خطوات للتّعجيل بوضع الاتفاق مع المفوضية في صيغته النهائية دون مزيد من التأخير.

”ويكرّر مجلس الأمن تأكيد قلقه إزاء التأخيرات الكبيرة في نشر مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي. وهو يؤيد الدعوة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي من أجل التعجيل بتوقيع مذكرة تفاهم على أنشطة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي من شأنه أن يتيح لهؤلاء الاضطلاع بكامل أنشطتهم في البلد والوفاء بالمسؤوليات المنوطة بهم.

”ويُسلِّم مجلس الأمن بإسهام حفظة السلام البورونديين العاملين في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويكرر تأكيد أهمية التمسّك بمعايير الأمم المتحدة.

”ويحث مجلس الأمن حكومة بوروندي على استئناف تعاونها مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة، وفق صيغة بنّاءة قائمة على الثقة المتبادلة. ويكرّر المجلس تأكيد دعمه الكامل للأمين العام ولمبعوثه الخاص فيما يبذلانه من جهود للمشاركة والعمل مع حكومة بوروندي على تجاوز المأزق السياسي الراهن والدفع قُدما بعملية مصالحة شاملة للجميع. ويدعو المجلس كذلك الأمين العام وحكومة بوروندي إلى الإسراع بوضع وتنفيذ اتفاق مركز البعثة الخاص بمكتب المبعوث الخاص، وذلك من أجل العمل مع حكومة بوروندي ومع الأطراف المؤثّرة الأخرى على دعم الحوار الذي يتم بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا وتناول مسائل الأمن وسيادة القانون، والتواصل مع جميع الأطراف المؤثّرة المعنية بالأزمة، والعمل مع جميع الأطراف البوروندية على وضع تدابير لبناء الثقة وتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية وتهيئة مناخ مواتٍ للحوار السياسي. ويُرحّب مجلس الأمن بالمشاركة النشطة لتشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، باعتبارها منبرا صالحا للحوار بين بوروندي وشركائها يأخذ بنهج شمولي في معالجة الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

”ويعتزم مجلس الأمن أن يواصل متابعة الحالة في بوروندي عن كثب“.